

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Masry Al Youm
DATE:	19-May-2016
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	550,000
TITLE :	Medical Syndicate calls for community dialogue regarding civil service law
PAGE:	07
ARTICLE TYPE:	Syndicate News
REPORTER:	Saeed Ali

«الأطباء» تطالب بـ«حوار مجتمعي» حول «الخدمة المدنية»

ترقيته طوال عمره. واعتبر أن قانون الخدمة المدنية السابق مازال معمولاً به حتى الآن، ولم تجد تحسيناً في الجهاز الإداري للدولة بل وجدنا عجزاً في رواتب الموظفين فقط.

من جانبه قال النائب خالد عبدالعزيز إن هناك تعديلات على القانون أجرتها لجنة القوى العاملة أصطلحت كثيراً من العيوب المذكورة، مشيراً إلى أن القانون السابق تم إلغاؤه على الورق فقط لكنه مازال معمولاً به إدارياً وليس مالياً.

وأكد عبدالعزيز أنه طلب أن يطبق القانون على جميع الهيئات وعدم استثناء أي فئة، مشيراً إلى أن المستشارين يحصلون على ثلث موازنة الأجور، وأن هذه معلومة مؤكدة لديه. لافتاً إلى أن القانون الجديد سوف يمنع المستشارين من العمل في أكثر من جهة واحدة من خلال نص واضح.

وشدد عبدالعزيز على أن هناك تعديلات كبيرة داخل اللجنة فيما يتعلق بالتميين والترقية، لإصلاح أخطاء القانون السابق.

الأمين العام لنقابة الأطباء، إن الحكومة تطالب الموظفين الصغار أصحاب الرواتب الضعيفة بتحمل ضريبة الإصلاح في وقت تعفى فيه أصحاب الرواتب المميزة من تحمل أي شيء واستثنائهم من هذا القانون، مطالباً بأن تكون العلاوة الدورية ١٠٪ من إجمالي الأجر وليس الراتب الأساسي.

وطالب «المظاهر» بتطبيق مادة العلاوة الدورية على أصحاب الرواتب العالية بعد أقصى لا يتجاوز من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ جنيه، وأشار إلى أن هناك عملية إعانة للترقية حيث ينص القانون على عدم جواز ترقية أي موظف صدر ضده إنذار، ما يعرض الموظف الذي يتأخر عن عمله مثلاً لتأخير

الحكومية التي لا ينطبق عليها هذا القانون أمر مرفوض ويسىء للقانون، وأنه لا بد من تطبيقه على الجميع، دون استثناء أي فئة أو جهة.

وأكدت ضرورة أن تكون العلاوة الدورية مرتبطة بمعدل التضخم، فلا يمكن أن تكون العلاوة الدورية ٢٪ من الراتب الأساسي في وقت تصل فيه معدلات التضخم إلى ١٢٪، ما يؤدي إلى تآكل جزء كبير من الدخل السنوي ويجعله يخسر ما يقرب من ٨٪ من قيمة دخله.

وأشارت إلى أن مشروع القانون الحالي يطلق يد الإدارة في كل شيء، فيما يتعلق بالترقيات وغيرها من الأمور الداخلية، لافتاً إلى أن تقرير الكفاءة لا بد أن يكون من خلال لجنة ممثلة بعضو نقابة.

وقال الدكتور إيهاب المطاهر،

كتب- سعيد علي، طالبت نقابة الأطباء، والنقابات المهنية، مجلس النواب، بدعوة ممثلي النقابات ومنظمات المجتمع المدني لشرح أسباب اعتراضهم على قانون الخدمة المدنية.

وقالت الدكتور منى مينا، وكيل النقابة، في مؤتمر نظمته النقابة أمس، بدار الحكمة، بحضور ممثلين للنقابات المهنية، ومشاركة النائب خالد عبدالعزيز، عضو لجنة القوى العاملة بمجلس النواب، إن النقابة أجرت دراسة مقارنة بين مشروع قانون الخدمة المدنية التي تقدمت به الحكومة مع القانون السابق، وتوصلت لوجود مواد أسوأ مما كانت عليه في القانون الماضي، بالإضافة إلى وجود بعض المواد السيئة دون إجراء أي تعديل عليها.

وعابت «مينا» على الحكومة عدم طرحها القانون للحوار المجتمعي والاستماع إلى النقابات ومنظمات المجتمع المدني ليكون القانون قابلاً للتطبيق وقادراً على تطوير الجهاز الإداري، مشيرة إلى أن وجود استثناءات لبعض الجهات

